موجز

# تقرير السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠٢١:
## تحول النظم الغذائية بعد جائحة كوفيد-١٩

GLOBAL FOOD POLICY REPORT
IFPRI
2021

إبريل/نيسان ٢٠٢١

كان عام ٢٠٢٠ عامًا غير مسبوق من نواحٍ عدةٍ. فبالنسبة للبلدان الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، تسببت جائحة كورونا والاستجابات السياسية المرتبطة بها في كارثة صحية ومصاعب اقتصادية واضطرابات شديدة في الخدمات وقيودًا شديدة على الحركة على نطاق واسع. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، واجه العديد من الأشخاص المستضعفين تهديدات مباشرة لأمنهم الغذائي، وصحتهم، وتغذيتهم. ونتيجةً لفقدان سبل كسب العيش وسوء التغذية وتوقف حصول الطلاب على التعليم واستنفاد الموارد، تزداد احتمالات حدوث آثار طويلة الأجل وخاصةً وأن نهاية الجائحة غير واضحة بالنسبة للعديد من هذه البلدان. وسلطت الجائحة كذلك الضوء على نقاط الضعف وأوجه عدم المساواة في أنظمتنا الغذائية، بل وأدت إلى تفاقمها في كثير من الأحيان. وبعد مرور عام على الجائحة، انصرف العالم بعيدًا عن المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ومن الواضح أن النظم الغذائية يجب أن تلعب دورًا رئيسًا في إعادتنا إلى المسار الصحيح مرة أخرى، حيث تحتاج هذه النظم إلى التحول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعدادنا بشكل أفضل للصدمة التالية، وإفادة الفقراء والضعفاء في العالم وكوكب الأرض.

ومن قبيل المفارقة أنه بعد قلب أوضاع عالمنا رأسًا على عقب، قدم عام ٢٠٢٠ أيضًا مجموعة من الدروس والابتكارات التي يُمكن أن تُثري وتسهل تحول النظم الغذائية. ورغم أن فقدان الدخل قد تسبب في حدوث انخفاض خطير ومستمر في الأمن الغذائي والتغذية، إلا أن سلاسل الإمداد الغذائي قد أثبتت قدرتها على الصمود أكثر مما كان متوقعًا. ومنذ بداية الجائحة، نفذت العديد من البلدان تدابير لتأمين تدفق المنتجات الغذائية، ووسعت الحكومات نطاق شبكات الأمان الاجتماعي لضمان الأمن الغذائي. وقد ساعدت الابتكارات التي طبقها القطاع الخاص على طول سلاسل الإمداد الغذائي في التغلب على الاضطرابات الناجمة عن الإغلاق. والأهم من ذلك أيضًا، أنه مع إثبات الدور المحوري للنظم الغذائية وقدرتها على التكيف، فقد زاد الزخم اللازم لتغيير أنظمتنا الغذائية للأفضل في عام ٢٠٢٠.

## تأثير الجائحة على النظم الغذائية

لقد أثرت الجائحة، وكذا الاستجابات السياسية المنفذة لكبحها، على أنظمتنا الغذائية من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، مما أدى إلى تراجع التقدم الذي يتسم فعليًا بالتفاوت، وكشف أوجه القصور ومواطن الضعف. ولا يزال مسار الجائحة غير معروفًا بعد ٢٠٢٠، ولكن بالنسبة للبلدان التي لا تستطيع الوصول إلى اللقاحات أو إعطائها بسرعة، فإن الآثار ستكون طويلة الأمد.

### فقدان الدخل

كان انخفاض الدخل الناتج عن إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة هما السببان الأساسيان لزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومن المرجح أن يزداد عدد الفقراء على مستوى العالم بحوالي ١٥٠ مليون، أي بواقع ٢٠ في المائة فوق مستويات الفقر المُسجلة قبل انتشار الجائحة، وهذا وفقًا لتقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. في الصين، أغلقت ١٨٪ من الشركات

## ما هو النظام الغذائي المثالي؟

تتميز النظم الغذائية المثالية بخمس سمات أساسية، وهي الكفاءة، حيث توفر الحوافز وتزيل العقبات التي تعرقل القطاع الخاص، بدءًا من الشركات الكبيرة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية على طول سلاسل الإمدادات الغذائية. وتسهم النظم المثالية في الصحة العالمية من خلال إنتاج أطعمة مغذية بأسعار معقولة وزيادة الطلب عليها بين المستهلكين، وكذا من خلال حماية سلامة الأغذية. وتشمل هذه النظم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات المهمشة مثل النساء والشباب ومن لا يمتلكون الأراضي واللاجئين والنازحين، مما يساعدهم على بناء سبل عيش لائقة وتحسين رفاهم. وهذه النظم مستدامة بيئيًا، حيث تستخدم الابتكارات التكنولوجية ونُهج الحوكمة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها والتخفيف من آثار تغير المناخ. والسمة الأخيرة هي القدرة على الصمود والتعافي بسرعة من الصدمات الصحية والمناخية والاقتصادية، وكذا القدرة على تزويد الأسر الفقيرة بسبل كسب عيش مستقرة تحميها من هذه الصدمات.

المصدر: استنادًا إلى S. Fan et al., "Food Systems for Human and Planetary Health: Economic Perspectives and Challenges," Food System Economics (الدراسة التالية).

الصغيرة والمتوسطة بشكل دائم بحلول مايو/أيار ٢٠٢٠ (غالبًا بسبب نقص الطلب من المستهلكين)، وصاحب ذلك فقدان ١٤٪ من إجمالي الوظائف. وفي رواندا، تشير التقديرات إلى انخفاض دخل الأسرة بنسبة ٣٨ في المائة نتيجة تدابير الإغلاق. وفي الكثير من البلدان، كانت الأسر الأكثر تضررا هي الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط والأسر ذات الدخل المتوسط في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ، ومع ذلك فقد الفقراء أيضًا الدخل، وضعفت قدرتهم على التأقلم. وكذا، تأثر الدخل المُحقق من التحويلات المالية بشكل خاص نتيجة القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة، حيث انخفضت التدفقات العالمية بنحو ٢٠ في المائة. في اليمن، حيث تسببت النزاعات في وقوع الكثيرين بالفعل في مخاطر المجاعة، أدى انخفاض التحويلات المالية إلى انخفاض دخل الأسرة بأكثر من ١٢ في المائة.

### اضطراب سلاسل الإمداد الغذائي

وعلى الرغم من المرونة النسبية التي تتسم بها سلاسل الإمداد الغذائي، إلا أنها عانت من بعض الاضطرابات بسبب قلة العمالة وانخفاض الطلب. وتضررت الخدمات الغذائية بشكل خاص، وفقد العديد من الفقراء وظائفهم في المناطق الحضرية، ولا سيما في قطاعي السياحة والمطاعم. وكانت النظم الغذائية التقليدية هي الأقل تأثرًا بالقيود المفروضة في ظل الجائحة، حيث تربطها علاقات ضعيفة بالأسواق خارج المزرعة، أما الأنظمة الحديثة رأسية التكامل، فقد تمكنت في كثير من الأحيان من التكيف لأنها كانت مسيطرة على سلاسل الإمداد الخاصة بها. ومع ذلك، كانت النظم الغذائية التي تنتقل من الأنظمة التقليدية إلى الحديثة، والتي تتسم بسلاسل الإمداد الأطول، والتخزين والنقل والخدمات المجزأة، أكثر عرضة للخطر. وفي بلدانٍ عدة، أدت القيود المفروضة على التنقل إلى الحد من توافر العمالة المأجورة التي تقوم بأعمال الحصاد والأنشطة الزراعية الأخرى، وكذا إلى عرقلة النقل. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، أدت تلك القيود إلى محدودية العمالة التي يحتاجها مزارعو الأرز، حيث يعتمد ما يقرب من ٧٥ في المائة منهم على استئجار العمال باليومية. وكانت المنتجات سريعة التلف هي الأكثر تضررًا على طول سلسلة الإمداد. ففي السنغال مثلا، أدى إغلاق الأسواق التقليدية وتدابير التباعد الاجتماعي إلى عرقلة المشروعات الصغيرة لإنتاج الفواكه والخضروات الطازجة، مما أسفر عن تلف الأغذية وفقدان الدخل.

### انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية

ينعكس ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض الدخل وفرص العمل واضطراب الإمدادات الغذائية بشكل واضح في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وتدهور وضع التغذية. على سبيل المثال، أفاد أكثر من ثلث الشباب في بنغلاديش بوضع انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد خلال فترة الإغلاق في بلادهم. وفي نيبال، أشارت أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر الريفية إلى أن إنفاقها على الغذاء لا يزال الأقل حتى بعد مرور ستة أشهر على قرارات فرض الإغلاق الأول. وتأثرت كذلك جودة النظام الغذائي وتنوعه بكلٍ من انخفاض الدخل وعدم توافر ما يكفي من

المنتجات المغذية سريعة التلف مثل الفواكه والخضروات والأغذية ذات المصدر الحيواني. ويتبين من الدراسات التي أجرتها جواتيمالا والصين أن الأسر اتجهت نحو استهلاك الأغذية الأساسية النشوية الأرخص ثمنًا، بينما زاد استهلاك الأغذية المُصنعة بشدة في بلدانٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدت إجراءات الإغلاق إلى إغلاق أبواب المدارس ومراكز الرعاية النهارية التي توفر وجبات أساسية وتغذية تكميلية لمئات الملايين من الأطفال الصغار. وفي بدايات الجائحة، أشارت التوقعات الخاصة بمائة وثمانية عشر بلدًا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى أنه ٩,٣ مليون طفل أخر، سيعاني من الهزال (انخفاض الوزن مقابل الطول). وسيكون لهذا التدهور في الأمن الغذائي والتغذية السليمة، بالإضافة إلى عدم الحصول على التعليم، وتدني خدمات الرعاية الصحية، عواقب تستمر مدى الحياة.

## التركيز على الاختلافات وأوجه القصور

إن هذه الجائحة كانت بمثابة تذكرة قاسية بضعف وتأثر الفقراء والفئات المحرومة الأخرى بالصدمات.

### الفقر

شاهدت الأسر الفقيرة تدهورًا في أمنها الغذائي وسبل كسب عيشها ورفاهها يفوق ما شهدته الأسر الأكثر ثراءً، وذلك لأن الفقراء يعملون بكثافة في القطاع غير الرسمي، ويعتمد عملهم على الحركة، التي قُيدت بسبب إجراءات الإغلاق، ولأنهم ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الطعام، أما العمال المهاجرون تحديدًا، فمن المرجح أن يفقدوا عملهم. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، زادت احتمالات إبلاغ الأسر الأكثر فقرًا عن المعاناة من ضغوط شديدة، مقارنةً بالأسر الأكثر ثراءً. كما أدت الجائحة إلى عرقلة الخدمات الحيوية التي تستفيد منها المجتمعات الفقيرة، بما في ذلك برامج القطاع العام المعنية بالغذاء والتغذية والصحة والفقر، وإلى تفاقم تأثير الفجوة الرقمية؛ حيث تمكنت المجتمعات الأفضل حالا من الاعتماد على خدمات الإنترنت للوصول إلى التعليم المدرسي، والمعلومات عن السوق والخدمات الصحية، بينما عانت المجتمعات الفقيرة من العزلة النسبية، وتعثر التعليم. يكتنف التعقيد تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الفجوة بين الريف والحضر. بشكل عام، عانت الأسر الحضرية من خسائر أكبر في الدخل نظرًا لعملها في قطاعي الخدمات والصناعة، وكلاهما تأثر بشدة جراء القيود المفروضة والركود الاقتصادي. وتمكنت أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية، باستثناء الخدمات الغذائية وخدمات المطاعم، من الصمود بعض الشيء، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تطبيق قيود الحركة على أنظمة الأغذية الزراعية بوجه عام. ومن ثَم، تمت حماية فقراء الريف من الصدمة بشكل جزئي. ومع ذلك، ارتفعت معدلات الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية على حدٍ سواء. ولكن بسبب زيادة عدد السكان الريفيين الذين يعيشون بالقرب من خط الفقر، فقد دُفع بالمزيد من سكان المناطق الريفية إلى براثن الفقر.

## النساء

تتحمل الفئات المحرومة، بمن فيهم النساء، العبء الأكبر من الجائحة بسبب العوائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي واجهتها بالفعل، واعتمادها على العمل غير الرسمي. تمثل النساء ٣٩ في المائة من العمالة على مستوى العالم، إلا أنهن قد تكبدن ٥٤ في المائة من إجمالي الوظائف المفقودة جراء الجائحة. وخضعت الكثيرات منهن من زيادة في أعباء العمل المرهقة بالفعل. مثال على ذلك، أفاد ما يقرب من ٥٠ في المائة من الأسر المُستطلعة آرائها في المناطق الريفية في الهند أن النساء يقضين وقتًا أطول في جلب المياه والحطب خلال فترة الجائحة. إلى جانب ذلك، يُمكن أن يؤدي الضغط الواقع على الأسر المعيشية بسبب فقدان الدخل، وتوجيهات البقاء في المنزل إلى زيادة العنف المنزلي، الذي يؤثر بشكل أكبر على النساء والأطفال. ومع ذلك، لم تنجح استجابات السياسات الوطنية إلى حد كبير في تبني نهج يراعي الفوارق بين الجنسين، وحماية النساء من مخاطر التخلي عنهن.

## المناطق

بالإضافة إلى نقاط الضعف المشتركة، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من العمال في القطاع غير الرسمي الذين لا يحظون إلا بالقليل من الحماية الاجتماعية، واتساع الفجوة الرقمية، والاعتماد على التحويلات المالية المحلية والدولية، كانت هناك أيضًا اختلافات كبيرة في الاستجابات السياسية، والتركيبة السكانية، وهياكل النظام الغذائي والاقتصادي، بين المناطق والبلدان. ونظرًا لعدم انتهاء الجائحة بعد في العديد من الأماكن، فإن كيفية تطورها وآثارها طويلة الأمد لا تزال غير معروفة في مناطق مختلفة، فلا يتاح لدينا سوى لمحة عن عام ٢٠٢٠.

بدأت البلدان في منطقة جنوب آسيا في تطبيق إجراءات إغلاق صارمة في المرحلة الأولى من الجائحة، مما أسفر عن انخفاض عدد الإصابات بالفيروس، والإنفاق بكثافة على شبكات الحماية الاجتماعية الكبيرة، ودعم الزراعة، والحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية. لكن أسواق العمل في المنطقة، ولا سيما في القطاعات غير الزراعية وغير الرسمية، أثبتت هشاشتها، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتماد تلك الأسواق على العمال المهاجرين.

في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، كانت عمليات الإغلاق من بين أكثر الإجراءات صرامة، وثبتت فعاليتها النسبية في السيطرة على انتشار الفيروس؛ ولكن المنطقة بذلت جهودًا مُضنية لدعم أعداد كبيرة من فقراء الحضر المتضررين من الجائحة. ومع ذلك، ساعد التوسع في حركة التجارة الإقليمية في التخفيف من آثار القيود المفروضة على التجارة العالمية، حيث تمت إعادة توجيه العديد من الصادرات، بما في ذلك المنتجات الزراعية، إلى الصين.

سجلت إفريقيا جنوب الصحراء عددًا قليلاً نسبيًا من حالات الوفاة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، لكن أدى كلُ من الاستجابات السياسية قصيرة الأجل والركود العالمي إلى وقف النمو الاقتصادي لفترة طويلة، مع انخفاض دخل الأسرة، واحتجاجات على قيود الإغلاق، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وأصبح الملايين يعيشون في فقر مدقع. وقد نجحت بعض البلدان في الاستثمار

بكثافة في تدابير الحماية الاجتماعية، لكن معدلات التغطية ظلت منخفضة للغاية مقارنةً بالمتوسط العالمي. بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، يُهدد ارتفاع تكاليف مواجهة الجائحة والانكماش الاقتصادي بحدوث أزمة مالية.

تضررت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة بسبب ارتفاع مستوى التوسع الحضري وسهولة انتشار الفيروس في مثل هذه البيئات كثيفة السكان، وكذلك بسبب انتشار مرض السمنة التي تزيد من احتمالات الإصابة بالأمراض. وإن العمل في القطاع غير الرسمي، الذي يفتقر إلى شبكات الأمان الاجتماعي، أمرًا شائعًا وقد توقف بشدة بسبب القيود المفروضة على الحركة.

أما عن منطقة آسيا الوسطى، فقد تمكنت إلى حدٍ كبير من حماية قطاعها الزراعي، لكن فقدان التحويلات المالية، واعتماد المنطقة اعتمادًا كبيرًا على القليل من صادرات السلع الأساسية، أدى إلى تفاقم الصدمة الاقتصادية التي خلفتها الجائحة. وأخيرًا، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات تتمثل في انخفاض الدخل، ولا سيما فقدان الدخل السياحي والتحويلات المالية، والاضطرابات في قطاعي الصناعة والخدمات. ومع ذلك، فإن نظام الأغذية الزراعية في المنطقة يوفر أساسًا قويًا للتعافي بعد الجائحة.

## دروس يمكن الاستفادة منها لتحويل نظام الغذاء

من خلال تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة والضعف القائمة، تُقدم الجائحة دروسًا يمكن الاستفادة منها في تحديد ما يجب معالجته، والاستثمارات والسياسات المطلوبة لزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات والمساهمة في تحول نظام الغذاء على المدى الطويل.

### القدرة على الصمود

يُمكن لثلاثة أنواع من التدابير أن تجعل النظام الغذائي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، بما في ذلك الأوبئة والكوارث الطبيعية. أول هذه التدابير هو تقليل الضغط على أنظمتنا الغذائية بالحد من تكرار الصدمات وتقليص حجمها؛ وبالتالي تصبح الأنظمة الغذائية في وضع أفضل يُمكّنها من مواجهة الصدمات التي لا يمكن تجنبها. على سبيل المثال، الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ الآن سيقلل من احتمالية حدوث صدمات في المستقبل وتقليص حجمها، مثل الجفاف والفيضانات. أما التدبير الثاني، فيتمثل في بناء القدرة على توقع الصدمات من أجل بناء القدرة على الصمود. تعد الاستثمارات في أنظمة الإنذار المبكر، وإعداد البيانات والمؤشرات المحسنة، والتكنولوجيا الرقمية، من الأمثلة على كيفية زيادة الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن ينفذها كل من الأفراد والشركات والحكومات. أما التدبير الأخير فيتمثل في وجوب تحسين قدرة جميع الجهات الفاعلة في أنظمتنا الغذائية على امتصاص الصدمات. ويتطلب تعزيز القدرات مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل تحسين الوصول إلى التمويل، ومرونة شبكات الأمان الاجتماعي، والأسواق التنافسية وسلاسل القيمة الفعالة، والاتفاقيات التجارية الموثوقة، والاستثمار في الخدمات الريفية والبنية التحتية، وأنشطة البحث والتطوير لتحسين أنظمة إنتاج الغذاء. وعلى المستويين العالمي والوطني، ستحتاج المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى معالجة القيود المالية التي تواجه العديد من البلدان النامية. ويجب تضمين تدابير القدرة على الصمود في استراتيجيات التحول طويلة الأجل لجعل النظم الغذائية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة وصحة، ويجب أن تُولي هذه التدابير اهتمامًا خاصًا للأسر والمجتمعات الأكثر ضعفًا في أنظمتنا الغذائية.

## شبكات الأمان الاجتماعي

ولمواجهة مشكلتي فقدان الوظائف والدخل، قامت العديد من البلدان بتعميق برامج الحماية الاجتماعية، وتقديم مزايا أكبر، وقام البعض الآخر بتوسيع نطاق تلك البرامج لتشمل المزيد من المستفيدين، مثل العمال في القطاع غير الرسمي وفقراء المناطق الحضرية. تقدم هذه الجهود دليلاً على أنه يمكن توسيع التدخلات المؤيدة للفقراء عند توافر الإرادة السياسية، كما تقدم دروسًا أكثر تعقيدًا حول الأمور النافعة، ولا سيما فيما يتعلق بالشمول. كانت البرامج المبنية على أنظمة قوية قائمة هي الأكثرنجاحًا. ولكن، بينما ساعدت برامج الحماية الاجتماعية على وقف ارتفاع مستوى الفقر، فإنها لم تعمل على زيادة المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تأخذ الجهود المستقبلية في الاعتبار تنفيذ مجموعة من البرامج التكميلية، وخاصة لتعزيز سيطرة المرأة على الأصول ورأس المال الاجتماعي.

## التغذية والأنماط الغذائية

يُمكن أن تسهم برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة أيضًا في تحسين جودة النظام الغذائي وتنوعه، بما في ذلك التواصل من أجل تغيير السلوك، وقسائم الأغذية الصحية، وتحسين جودة الوجبات المدرسية. ويمكن أن يساعد دعم تطوير المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية المستندة إلى الغذاء في توجيه استراتيجيات الاستثمار العامة والخاصة التي تعزز إنتاج واستهلاك الأطعمة المغذية. وستساعد التدابير الرامية إلى تحويل «البيئات الغذائية» (على سبيل المثال، وضع الملصقات على المواد الغذائية) وطلب المستهلكين (على سبيل المثال، حملات التوعية العامة) نحو أنظمة غذائية أكثر صحة في إعادة توجيه النظم الغذائية لتوفير واستهلاك المزيد من الأطعمة المغذية.

## الموارد الطبيعية

ربما تكون جائحة ٢٠٢٠ هي نتيجة للتفاعلات المكثفة بين الإنسان والحياة البرية المرتبطة بالتدهور البيئي، وستنشأ الأوبئة المستقبلية بالإضافة إلى الصدمات الأخرى التي تواجه النظم الغذائية مثل الكوارث الطبيعية، عن تكثيف الزراعة، والتدهور البيئي، وتغير المناخ. وللخروج من الحلقة المفرغة للممارسات الزراعية غير المستدامة وتدهور الموارد الطبيعية، ينبغي إيجاد حلول متكاملة «ذات أثر إيجابي على الطبيعة»، في صورة آليات تكنولوجية وإدارية، تلبي الاحتياجات الغذائية وتحمي وتستعيد النظم الإيكولوجية. على سبيل المثال، يمكن أن يدعم حفظ الموائل الطبيعية خدمات

مكافحة الآفات البيولوجية، وبالتالي تقليل الحاجة إلى مبيدات الآفات. وتشمل مناهج الحوكمة التي يمكن أن تساعد في بناء أنظمة بيئية زراعية أكثر مرونة واستدامة، الإدارة البيئية المتكاملة، ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين، ودعم الإدارة المجتمعية للموارد، والحوافز للممارسات المستدامة مثل الدفع مقابل توفير الخدمات البيئية.

## تكيف القطاع الخاص

تُلقي تجربة القطاع الخاص مزيدًا من الضوء على كيفية جعل سلاسل الإمداد الغذائي أكثر مرونة وقدرة على الصمود. وحيث أدت الجائحة إلى تسارع بعض الاتجاهات، بما في ذلك نمو شركات الخدمات اللوجستية وشركات التوصيل التابعة لجهات خارجية، وخاصةً استخدام المنصات الرقمية، فقد أثبتت الشركات التي نجحت في سرعة التمحور والابتكار أنها أكثر قدرة على الصمود. وتتنوع أمثلة هذه الشركات ما بين توصيل المواد الغذائية في المناطق الحضرية إلى رقمنة سلاسل الإمداد. وكانت الكيانات المعنية بسلاسل الإمداد الغذائي الحديثة والمتكاملة في أفضل وضع مكنها من سرعة التمحور. ومع ذلك، فإن الصعوبة التي تُعرقل تحول النظم الغذائية تؤكد الحاجة إلى دعم المنتجين والشركات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينها من الوصول إلى الائتمان ورأس المال والتأمين من أجل تخفيف المخاطر، والوصول إلى البنية التحتية والأسواق الكافية حتى تتمكن من المشاركة بفعالية في سلاسل الإمداد، الأمر الذي يتطلب بيئة أعمال تمكينية تشجع على الابتكار والتحديث والشمول في القطاع الخاص. وتشمل السياسات والاستثمارات العامة التي ستساعد في خلق هذه البيئة اللوائح التي تسهل تكامل السوق، بما في ذلك من خلال الأسواق الدولية، فضلاً عن توفير البنية التحتية الأساسية المناسبة، من الطرق إلى المؤسسات المالية إلى الاتصال الرقمي، مما يعزز القدرة على الصمود ويسمح للقطاع الخاص بخلق فرص عمل وتحسين سبل كسب العيش على طول سلاسل الإمداد.

## الموازنة بين المفاضلات في السياسية العامة

مع تطور الجائحة، طبقت الحكومات العديد من السياسات الجديدة، أولاً في محاولة للسيطرة على انتشار الفيروس، ثم التخفيف من الآثار السلبية لتدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي، وهذا يوفر الكثير من الأدلة على تأثيرات السياسة. ومع استمرار الجائحة، وظهور صدمات صحية أو اقتصادية أو بيئية أخرى، ظهرت الحاجة إلى مزيد من البيانات والتحليلات لمساعدة صانعي السياسات على إدارة المفاضلات الحاسمة بين الأهداف المختلفة، كالمفاضلة بين الأهداف الصحية والاقتصادية. يتطلب فهم التفاعل بين إجراءات السياسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الصدمات المعقدة وضع منظور متعدد القطاعات، ووضع أولويات واضحة. ويمكن أن يساعد بناء الأنظمة السياسية القادرة على معالجة الصدمات المستقبلية، القابلة للتكيف والمتسقة والفعالة والتي تحظى بثقة المواطنين، صناع القرار على الاستجابة بطريقة مستنيرة ومترابطة وفي الوقت المناسب، ليس فقط عند حدوث أزمة، وإنما أيضًا للاستجابة لتحول النظام الغذائي طويل الأجل.

## INSIDE THE 2021 REPORT


- **Beyond the Pandemic:** Transforming Food Systems after COVID-19
  *Johan Swinnen, John McDermott, and Sivan Yosef*
- **Resilience:** From Policy Responses to Resilient Policy Systems
  *John McDermott, Danielle Resnick, and Nichola Naylor*
- **Nutrition:** Transforming Food Systems to Achieve Healthy Diets for All
  *Marie Ruel and Inge D. Brouwer*
- **Natural Resources and Environment:** Governance for Nature-Positive Food Systems
  *Ruth Meinzen-Dick, Claudia Ringler, Wei Zhang, and Channing Arndt*
- **Toward Inclusive Food Systems:** Pandemics, Vulnerable Groups, and the Role of Social Protection
  *Neha Kumar, Agnes Quisumbing, Aulo Gelli, Ugo Gentilini, and Sara Shapleigh*
- **Food Supply Chains:** Business Resilience, Innovation, and Adaptation
  *Thomas Reardon and Rob Vos*

- **REGIONAL DEVELOPMENTS**

**Africa South of the Sahara**
*Samuel Benin, Kwaw Andam, and John Ulimwengu*

**Middle East and North Africa**
*Kibrom Abay, Clemens Breisinger, Dalia Elsabbagh, Hosam Ibrahim, Ahmed Kamaly, and Mariam Raouf*

**Central Asia**
*Kamiljon Akramov, Roman Romashkin, and Jarilkasin Ilyasov*

**South Asia**
*Shahidur Rashid, Akhter Ahmed, and Abdul Wajid Rana*

**East and Southeast Asia**
*Kevin Chen and Yue Zhan*

**Latin America and the Caribbean**
*Eugenio Díaz-Bonilla and Valeria Piñeiro*


The full text of this year's report is available online: **gfpr.ifpri.info**

## استشراف المستقبل

يجب أن تدعم الأبحاث والأدلة جهود القطاعين العام والخاص لتحول النظم الغذائية. ويحتاج كل من الأفراد والشركات والحكومات إلى المعلومات لإدارة الصدمات قصيرة المدى، وكذا التغييرات طويلة المدى. وقد تسارعت الابتكارات الرقمية أثناء فترة الجائحة، وأثبتت بوضوح أهمية سد الفجوة الرقمية. لكن التحول الشامل سيتطلب المزيد من أنشطة تعزيز القدرات، بما في ذلك زيادة الوصول إلى التمويل والأسواق والبنية التحتية الأفضل وشبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الريفية. وقد ألقت هذه الجائحة التي يشهدها العالم اليوم بقسوة الضوء على نقاط الضعف التي تعاني منها أنظمتنا الغذائية، إلا أنها أثبتت أيضًا أنه يمكن تسريع عمليات التكيف والابتكارات بشكل كبير. ومع اقترابنا من العام الثاني للجائحة، يقدم تقرير السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠٢١ بعنوان: تحول النظم الغذائية بعد جائحة كوفيد-١٩، مجموعة من الأفكار القائمة على الأدلة المستمدة من تجارب عام ٢٠٢٠ والتوصيات ذات الصلة بإمكانية التحول إلى أنظمة غذائية صحية وقادرة على الصمود وفعالة ومستدامة وشاملة. ولكن لا يزال هناك الكثير لنتعلمه، لذا، يُعد المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أبحاثًا تستهدف تلبية الاحتياجات المتغيرة.


This publication is based on the peer-reviewed report *2021 Global Food Policy Report: Transforming Food Systems after COVID-19*, published by the International Food Policy Research Institute.


**Photo credits:** p. 3 Ugaraj Yathavam/Shutterstock.com, Tommy Trenchard/Panos Pictures; p. 4 Tom Pilston/Panos Pictures; p. 5 Adam Dean/Panos Pictures; p. 6 Majority World CIC/Alamy Stock Photo, Agarianna76/Shutterstock.com; p. 7 jeep2499/Shutterstock.com.


INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE
*A world free of hunger and malnutrition*
IFPRI is a CGIAR Research Center

1201 Eye St, NW, Washington, DC 20005 USA | T. +1-202-862-5600 | F. +1-202-862-5606 | Email: ifpri@cgiar.org | www.ifpri.org | www.ifpri.info



DOI: https://doi.org/10.2499/9780896294110



© 2021 International Food Policy Research Institute (IFPRI). This publication is licensed for use under a Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0).